الأمم المتحدة

A/57/582

الجمعية العامة

Distr.: General
31 October 2002
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢٢ (ز) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه إليكم طيه إعلان بيروت وخطة عمل بيروت، الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة التاسع للفرانكوفونية المعقود في بيروت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة في إطار البند ٢٢ (ز) من جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين.

(توقيع) حسام **دياب**

القائم بالأعمال بالنيابة

131102 131102 02-67278 (A)
0267278

مرفق للرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة: بيروت، في ١٨ و ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

إعلان بيروت

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة، المجتمعين في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في بيروت، نحيي انعقاد مؤتمر قمة للفرانكوفونية، لأول مرة، في بلد عربي، لبنان. إن وجودنا في الشرق الأوسط يبرز تضامننا مع اللغة والثقافة العربيتين، وهو تضامن يسمح لنا بأن نؤكد من جديد البعد العالمي للفرانكوفونية.

وقد قررنا تكريس مؤتمر قمة الفرانكوفونية التاسع لموضوع:

حوار الثقافات

إننا نؤكد من جديد الدور الرئيسي لحوار الثقافات في تعزيز السلام وإحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية. ويقتضي هذا الحوار احترام الهويات المختلفة، والتفتح على الآخرين، والبحث عن قيم مشتركة ومتقاسمة.

ونحن نريد إعطاء دفع جديد لتكثيف حوار الثقافات والحضارات وكذلك لتقارب الشعوب من خلال التعارف فيما بينها، اللذين أدرجناهما في الميثاق ضمن الأهداف ذات الأولوية للفرانكوفونية.

ونحن مصممون على تعزيز دور المنظمة الدولية للفرانكوفونية تحقيقا لذلك الهدف.

ونؤكد من جديد تعلقنا بالتعاون المتعدد الأطراف في البحث عن حلول للمشاكل الدولية الكبرى.

ونحن مصممون على تعميق مجالات تشاورنا وتعاوننا في إطار الفرانكوفونية من أجل مكافحة الفقر، والمساهمة في ظهور عولمة أكثر إنصافا تنطوي على تحقيق التطور وإحلال السلام والديمقراطية، وتصون حقوق الإنسان، وتحترم التنوع الثقافي واللغوي، في خدمة السكان الأكثر ضعفا والتنمية في جميع البلدان.

١ - حوار الثقافات أداة في خدمة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان

نلتزم بتعزيز دور الفرانكوفونية من أجل تدعيم السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وندعو الأمين العام إلى مواصلة عمله في هذا الاتجاه بالتعاون الوثيق مع هيئاتنا ومع المنظمات الدولية المختصة.

١ - السلام

نعلن قلقنا من استمرار العنف وعودة ظهور الإرهاب وتفاقم الأزمات والصراعات بجميع أشكالها. ونحن مقتنعون بأن حوار الثقافات يشكل شرطا لا غنى عنه للبحث عن حلول سلمية ويسمح بمكافحة الاستبعاد والتعصب والتطرف.

وندين بشدة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، كل لجوء إلى ممارسة الإرهاب، ونؤكد على ضرورة التعاون الوثيق بين جميع دولنا وحكوماتنا لاتقاء هذه الآفة والتصدي لها. ونحن نتعهد بالانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات المناهضة للإرهاب وبتنفيذها؛ وندعو إلى إبرام اتفاقية عامة بشأن الإرهاب. ونحرص في الوقت ذاته على تأكيد أن كل التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب يجب أن تحترم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وبحق اللاجئين.

وندين انتهاكات السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، واستخدام أقاليم البلدان المستقبلة للاجئين من أجل تقويض استقرار بلدانهم الأصلية، والاعتداءات المسلحة، وحالات الاحتلال، والتدمير، والنهب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروات الأخرى، وكذلك الانتهاكات لحقوق الإنسان. ونحن نطالب المسؤولين عن هذه الحالات بأن يحترموا ميثاق الأمم المتحدة، ونؤيد كل المبادرات أو الإجراءات القانونية والموافقة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٥١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وللقانون الدولي، لإنهاء تلك الحالات. ونؤكد من جديد تأييدنا للأمم المتحدة في سعيها إلى إيجاد تسويات عادلة وسلمية لها.

ونؤكد من جديد التزاماتنا الدولية فيما يتعلق بحماية ومساعدة السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في حالات الصراع المسلح.

ونهيب بالمنظمة الدولية للفرانكوفونية أن تتدخل بقدر أكبر في إعداد ومتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية المتصلة بالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع لبنان وشعبه في الجهود التي يبذلها للتصدي إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ندعو إلى استئناف عملية السلام فورا على أساس المبادئ المتفق عليها في مؤتمر مدريد، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس أمن الأمم المتحدة.

ونؤيد في هذا الصدد مبادرة السلام العربية المعتمدة بالإجماع في القمة العربية المعقودة في بيروت في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، إذ نعتبر أنها، في مجموع عناصرها، ولا سيما للعناصر المتصلة بتبادل الأراضي مقابل السلام، وتلك المتصلة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تشكل أنسب إطار للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في المنطقة.

ونحن ندافع عن سيادة القانون الدولي والدور الأساسي للأمم المتحدة، وندعو إلى المسؤولية الجماعية لتسوية الأزمة العراقية، وندعو العراق إلى احترام كل التزاماته احتراما تاما.

ونلاحظ مع الارتياح أن العراق قبل رسميا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الاستئناف غير المشروط لعمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وندين محاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة والإخلال بالنظام الدستوري في كوت ديفوار.

وندعو الطبقة السياسية بأسرها والسكان في كوت ديفوار إلى ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة، وصون الأرواح البشرية والممتلكات.

ونؤيد الجهود المضطلع بها حاليا، ولا سيما من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتشجيع الحوار، السبيل الوحيد لتحقيق مصالحة مستدامة.

ونؤيد الأمين العام للفرانكوفونية في مواصلة أعماله لصالح جهود الوساطة الجارية.

ونحيي نشأة الاتحاد الأفريقي في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، في ديربان (جنوب أفريقيا)، إذ أنها تقوم شاهدا على عزم رؤساء دول وحكومات القارة على تعزيز التعاون والتضامن بين دولهم.

ونبتهج في هذا الصدد باعتماد الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالقرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٨ في اجتماعها المعقود في كاناناسكيس في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بإرفاق هذه المبادرة بخطة عمل خاصة بأفريقيا.

ونطلب إلى الأمين العام أن يعمل على كفالة أن تدعم المنظمة الدولية للفرانكوفونية هذه المبادرة الأفريقية التي ترمي بصورة خاصة إلى نشر السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ونعتبر أن للبلدان الأفريقية دورا متميزا في عمليات الوساطة والتحكيم بهدف إزالة التوترات الكامنة ومنع اندلاع الأزمات في أفريقيا. ونؤيد في هذا الصدد الآليات المستنبطة على الصعيدين القاري والإقليمي لمنع وتسوية وإدارة الصراعات المستفحلة، بصورة مستمرة، داخل أقاليم الدول الأفريقية وعلى حدودها.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعطيل شبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونقلها غير الخاضع للرقابة. وندين بقوة ممارسات التجنيد والتطويع للأطفال الجنود، التي تعاني منها القارة الأفريقية بصورة خاصة، ونؤكد من جديد عزمنا على أن نطبق بفعالية الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

ونعرب من جديد عن دعمنا للتدابير الرامية إلى تدعيم السلام في المجتمعات التي انتهت الصراعات المسلحة فيها حديثا، وذلك بصورة خاصة فيما يتعلق بجمع الأسلحة وتدميرها، فضلا عن إعادة إدماج الجنود المسرحين، ولا سيما المراهقين، في مجتمع متسامح يحترم القيم الديمقراطية.

٢ - الديمقراطية

إننا نعلن وجود وحدة لا انفصام لها بين الفرانكوفونية والديمقراطية والتنمية. ونحن مقتنعون بأن الديمقراطية تتطلب ممارسة الحوار على جميع مستويات المجتمع. ولتحقيق هذا الغرض، عقدنا العزم على تنفيذ إعلان باماكو[1] المتعلق بحصيلة ممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات في الفضاء الفرانكوفوني، وهو إعلان يشكل تقدما في تاريخ منظمتنا. يجب أن يتبلور هذا الالتزام الديمقراطي، بصورة خاصة، في إجراءات للتعاون الفرانكوفوني مستلهمة من الممارسات والتجارب الإيجابية لكل دولة وحكومة عضو. ولهذا الغرض، نعتمد برنامج العمل المرفق بهذا الإعلان.

ونؤكد من جديد كذلك إدانتنا لجميع أشكال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي تشكل كلها انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، وكذلك الانقلابات والانتهاكات الجسيمة للنظام الدستوري إذ أنها تشكل إخلالا بالديمقراطية.

(١) تذكِّر فييت نام ولاو بتحفظاتهما على الفقرة ٥ من المادة ٢ وعلى الفقرة ٣ من المادة ٥ من إعلان باماكو.

ووعيا بأهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وبالتساوي مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتبنّى إعلان لكسمبرغ حول موضوع ''المرأة والسلطة والتنمية''.

٣ - حقوق الإنسان

إننا نؤكد على عالمية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، وغير قابلية تلك الحقوق للانفصام، ونحن مصممون على تأمين تمتع كل السكان الكامل بها.

ونطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يستمر، بالاتصال مع المنظمات الدولية المختصة، في بذل جهوده الرامية إلى تشجيع تصديق الدول الأعضاء على الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية التي تكفل تلك الحقوق وقيام تلك الدول بإنفاذها بصورة فعالة.

ونلتزم بمكافحة ظاهرة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، على جميع مستويات المجتمع، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات القضائية والإدارية المختصة. ونعرب عن ارتياحنا لبدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي سيساهم في وضع حد لممارسة الإفلات من العقاب وسيسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولهذا الغرض، ندعو الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو لم تنضم إليه بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت مستطاع.

ونعتبر أن الاعتراف بالتنوع الثقافي، في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، يمكن أن يبرر اعتماد الدول والحكومات تدابير لحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

وسوف نشجع ظهور شراكات جديدة بين الكيانات العامة والخاصة، تحقق تعبئة جميع الفعاليات العاملة من أجل كفالة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها واحترامها.

ثانيا - الفرانكوفونية، منبر لحوار الثقافات

١ - الثقافة

نؤكد انضمامنا إلى المفهوم المتفتح للتنوع الثقافي، الذي أعيد إعلانه في مؤتمر قمة مونكتون وتم تكريسه بإعلان كوتونو. ونؤكد على تعلقنا بثروة الهويات الثقافية التعددية التي يتكون منها الفضاء الفرانكوفوني وعزمنا على صونها.

ونحن نعتبر أن الاعتراف بتنوع الثقافات وطابعها الفريد، حين تحترم القيم والمعايير والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، يهيئ ظروفا مواتية لحوار الثقافات.

ونؤكد على أهمية المصالح الاقتصادية المرتبطة بالثقافة وبالصناعات الثقافية، وهي قطاع يولد النمو والعمالة. ونحن نعتزم تشجيع تنمية ذلك القطاع ووضع العوامل التي تسهم في تلك التنمية في إطار دينامي.

٢ - السياسات اللغوية

نذكر بأن اللغة الفرنسية، التي يجمعنا استخدامها المشترك، تشكل الصلة التي تأسست عليها جماعتنا، ونؤكد من جديد عزمنا على توحيد جهودنا بغية النهوض بالتعددية اللغوية وتأمين مركز وإشعاع اللغة الفرنسية وترويجها كلغة رئيسية للاتصال على الصعيد الدولي.

وإذ نبرز أهمية التنوع اللغوي في المنظمات الدولية وسائر المحافل الأخرى التي نشترك في عضويتها، نؤكد من جديد التزامنا بمنح اللغة الفرنسية امتيازا ضمن اللغات المستخدمة، مع احترام اللغات الرسمية للدول والحكومات والمنظمات الدولية. ولهذا الغرض، نطلب إلى الأمين العام أن يعمل بحزم في هذا الاتجاه ونعتزم القيام، من أجل ذلك، بتدعيم علاقاتنا مع المنظمات الدولية المختصة الأخرى، ولا سيما المنظمات التي تمثل المساحات اللغوية الكبرى.

ونؤكد أيضا، وفقا لروح إعلان كوتونو، التزامنا بمواصلة وتنمية سياسات الدعم للتعددية اللغوية، لكي نشجع معرفة سكان الفضاء الفرانكوفوني للغة الفرنسية واللغات الوطنية الشريكة وتعلقهم بها في الوقت ذاته.

٣ - السياسات الثقافية

نؤكد عزمنا على عدم السماح بتحويل الثروات والخدمات الثقافية إلى مجرد سلع. ونؤكد من جديد حق دولنا وحكوماتنا في أن تحدد بحرية سياساتها الثقافية والأدوات المواتية لتنفيذها. ونحن مصممون على كفالة اعتماد هذه المواقف في مختلف المنابر الدولية.

ونحيي اعتماد إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التنوع الثقافي. ونؤيد مبدأ تهيئة إطار تنظيمي عالمي ونحن بالتالي مصممون على المساهمة بنشاط في اعتماد اليونسكو اتفاقية دولية بشأن التنوع الثقافي، تكرس حق الدول والحكومات في أن تتبع وتضع وتنمِّي سياسات دعم للثقافة والتنوع الثقافي. ويجب أن يتمثل هدف الاتفاقية في تحديد حق ينطبق على المسائل المتعلقة بالتنوع الثقافي. ويجب أن تُبرز هذه الاتفاقية أيضا التفتح على الثقافات الأخرى وأشكال التعبير عنها.

ونكلف الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية بأن يُنشئ، في إطار المجلس الدائم، فريقا عاملا مكلفا بالمساهمة في المناقشة الدولية، ولا سيما في اليونسكو وفي محافل أخرى مثل الشبكة الدولية للسياسة الثقافية، بغية إعداد اتفاقية دولية بشأن التنوع الثقافي.

ونحن نرى، في الظروف الحالية، أن صون التنوع الثقافي يقتضي الامتناع عن الالتزام بأي تحرير في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالممتلكات والخدمات الثقافية، وذلك لكي لا تتعرض للخطر فعالية الصكوك الرامية إلى ترويج ودعم التنوع الثقافي.

ونحن مصممون على استخدام كل الوسائل اللازمة لتفادي أن يُنشئ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أوجها جديدة لعدم المساواة من خلال اجتذاب الكفاءات إلى الاقتصادات الأكثر تطورا، وأن ينمِّي التفاوت داخل مجتمعاتنا ذاتها. وبالتالي، فنحن نلتزم بدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات هذه بهدف التقليل من الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية في الفضاء الفرانكوفوني. وسنشارك بنشاط في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف (٢٠٠٣) ثم في تونس (٢٠٠٥). ولهذا الغرض، قررنا عقد مؤتمر وزاري للفرانكوفونية معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في أثناء فترة السنتين الحالية.

ونحن مصممون على مواصلة إقامة الأطر المؤسسية وهيئات التنظيم والسياسات داخل دولنا وحكوماتنا، بهدف تنمية وسائط الإعلام السمعي البصري، وتداول المعلومات، ووصول المساهمين في النشاط الثقافي إلى الأسواق الدولية، وحماية حقوقهم.

ونلتزم بدعم وصول أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى شاشات التليفزيون المتعدد الأطراف الفرانكوفوني وبتنمية دور ذلك التليفزيون كمجال عرض عالمي للتنوع الثقافي.

ثالثا – فرانكفونية أكثر تضامنا في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

إن التحكم في العولمة والرهانات التي تنطوي عليها يقتضي منا تحمُّل مسؤولية مشتركة. ومن شأن حوار الثقافات، الذي يعزز الإثراء المتبادل للمعرفة والخبرات، أن يسهم في التصدي لتحديات عهدنا الحالي وفي تهيئة الظروف لتحقيق تنمية مستدامة.

إن الفقر، والأمية، والأوبئة ولا سيما متلازمة نقص المناعة المكتسب، وانعدام الأمن، والجريمة المنظمة، وكذلك اختلالات التوازن الإيكولوجي، آفات تبقي البلدان والسكان الأكثر ضعفا في منأى عن التنمية. ونحن نلتزم بمكافحة هذه الآفات من خلال تعزيز التعاون في إطار جماعتنا وتوطيد علاقاتنا مع الجهات المتعددة الأطراف المختصة الأخرى.

واقتناعا منا بأن التعليم والتدريب يندرجان ضمن الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة، نؤكد من جديد الأولوية التي نوليها لتعزيزهما ودعمها.

ومع كافة أعضاء المجتمع الدولي، أيدنا أهداف التعليم للجميع التي حُددت في أثناء انعقاد منبر داكار العالمي المعني بالتعليم، في عام ٢٠٠١، التي تعطي الحق في الحصول على تعليم أساسي، ولجميع الأطفال ولا سيما البنات الحق في تعليم ابتدائي إلزامي ومجاني، لتشجيع اندماجهم الاجتماعي والمهني.

ونحن مصممون على النهوض بدور الفرانكفونية في هذه الميادين، ونلتزم بالتوافق مع شركائنا في التنمية، بأن نروج سياسات التعليم للجميع، القائمة على أساس قيم الإنصاف والتضامن والتسامح.

ونؤكد من جديد دور السلطات العامة في وضع سياسات التعليم والتدريب والسيطرة عليها.

ولهذا الغرض، نطلب إلى مؤتمر وزراء التعليم أن يقوموا في أقرب الآجال بتنفيذ عملية الإصلاح وهي عملية لا بد منها وستسمح للمؤتمر بأداء مهامه بموجب النظام الأساسي، بهدف ترويج وجهة النظر الفرانكفونية في الكيانات الدولية المشاركة في متابعة منبر داكار، وتهيئة الظروف التي تؤهل نُظمنا التعليمية للحصول على التمويلات الدولية ولأداء دورها التوجيهي في برمجة الوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية في ميدان التعليم.

ونحن نرجو أن يتم تدعيم أوجه التضامن مع السكان الأكثر ضعفا وكذلك فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ونحيي الدور الحاسم للنساء والشباب في التنمية، ونؤكد من جديد، غداة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للطفل، الحاجة إلى سياسة مشتركة تجسد التضامن مع الطفل وحماية حقوقه. ونحن مصممون على المساهمة بنشاط في تطبيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولهذا الغرض، نطلب إلى الأمين العام أن يحرص على إيجاد تكافل حقيقي بين هذه العملية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، وخطة عمل مجموعة الـ ٨، والأعمال التي تضطلع بها المنظمة الدولية للفرانكفونية، وذلك بالاشتراك عمليا، بصورة خاصة، في إعداد الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية التي يُجرى الاضطلاع بتنفيذها على القارة الأفريقية.

وندعو المجتمع الدولي، وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص، إلى المساهمة في تنفيذ هذه العملية الجديدة.

ونحيي التقدم الذي أحرزته بلدان جنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ الأعضاء في الوكالة الدولية للفرانكفونية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ونؤكد من جديد أن تعلُّق تلك البلدان بقيم الفرانكفونية يُسهم في زيادة تحسين سمعة الفرانكفونية وفي إعطائها

بعدا عالميا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تضامننا وعن تأييدنا لتعزيز برامج التعاون في هاتين المنطقتين من العالم.

ونحيي العملية التي استهلها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتمت متابعتها في مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية وفي مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، وكذلك الدورة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الدوحة. وسنواصل جهودنا لمكافحة الفقر وسيستهدف تضامننا، أولا، أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة، لكي تندمج تلك البلدان في الدورة العالمية لتبادل الممتلكات والخدمات.

ونحن مصممون على كفالة أن يشكل المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة مرحلة حاسمة في تنفيذ خطة عمل جوهانسبرغ.

ولدى تنمية التشاور الذي استهله مؤتمر موناكو الوزاري، سندافع عن هذه المواقف في المنابر الدولية وبصورة خاصة تلك التي لها توجه اقتصادي، وسنيسر المشاركة الفعالة من كل الدول والحكومات الأعضاء في أعمال هذه المنظمات. ومن أجل بناء فرانكوفونية أكثر تضامنا واتساما بروح المبادرة، ندعو كافة الفعاليات إلى تأييد الإجراءات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجنوب والشمال وفيما بين بلدان الجنوب بما فيه مصلحة التنمية المستدامة في الفضاء الفرانكفوني.

ونرحب بانتخاب السيد عبدو ضيوف لمنصب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية ونؤكد له أنه سيحصل على دعمنا الكامل في ممارسة مهامه السامية.

ولتحقيق الأهداف المحددة في هذا الإعلان نعتمد خطة العمل المرفقة طيه، وسنوفر للفرانكفونية الوسائل اللازمة لتنفيذها.

المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة

بيروت، ١٨ و ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

خطة عمل بيروت

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة، المجتمعين في بيروت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قد أكدنا رسميا منذ قليل، باعتماد إعلان، الالتزامات الأساسية التي تربط فيما بيننا. ورغم تأجيل مؤتمر القمة لمدة سنة بسبب الحالة العالمية، فقد واصلنا بتصميم أنشطتنا التعاونية.

وقد اعتمد المؤتمر الوزاري للفرانكفونية، المعقود في باريس في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لهذا الغرض برمجة أنشطة الفرانكفونية المتعددة الأطراف لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ونرحب بالاتجاهات التي حددها المؤتمر في إطار متابعة مؤتمر قمة مونكتون، ونتبنّى الاستنتاجات التي خلصت إليها الاجتماعات القطاعية المواضيعية المعقودة في أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويجب أن تستمر هذه التوجهات في توجيه فعاليتنا الرئيسية، وهي الوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية، وكذلك فعالياتنا المباشرة، الوكالة الجامعية للفرانكوفونية، والرابطة الدولية لرؤساء البلديات الفرانكوفونية، وقناة التلفزيون الخامسة، وجامعة سنغور، في تنفيذ البرمجة حتى نهاية فترة السنتين.

ونبتهج لكون هذه البرمجة تتمحور حول أربعة أقطاب رئيسية معبئة للطاقات، ونعتبر أن الفرانكوفونية يمكنها، بل ويجب، أن تؤدي دورا رئيسيا فيها:

- السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان،
- النهوض باللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي؛
- التعليم الأساسي، والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي، والبحث؛
- التعاون الاقتصادي والاجتماعي في خدمة التنمية المستدامة والتضامن.

وسوف نوفِّر للفرانكوفونية الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه البرمجة.

ونلح بشكل خاص على ضرورة تعميق العمليات التشاورية بين دول وحكومات الفرانكوفونية حول المواضيع المتناقش بشأنها في المنابر الدولية والتي تكتسي أولوية بالنسبة للفرانكوفونية. ونحن نعتزم العمل على كفالة أن المواقف المشتركة والإعلانات الرسمية للفرانكوفونية، المنبثقة عن هذه العمليات التشاورية، سوف تتحدد في إطار هياكل الفرانكوفونية.

ونشجع الأمين العام على تكثيف التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية وعلى البحث عن أوجه التكافل مع كيانات التعاون الثنائية على نحو يتوافق مع السياسات الإنمائية الوطنية من أجل إقامة شراكات حقيقية. ونطلب إليه كذلك أن ينمِّي الخبرة اللازمة لتيسير تعبئة الأموال من المؤسسات الدولية.

ونحن نأمل أن يتم تكثيف الشراكات بين فعالياتنا ونؤكد على مساهمة القنوات المؤسسية، والجهود التعاونية بين التجمعات التي تم تحقيق لامركزيتها، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وممثلي المجتمع المدني، في تدعيم وجود فرانكوفونية دينامية.

وفي هذا الصدد، سيجرى تنظيم ندوة بشأن التمويل المشترك للتنمية.

وندعو الأمين العام إلى مواصلة تنفيذ عملية تقييم الفعاليات المشاركة في اجتماعات القمة. ونؤيد استنتاجات التقرير عن متابعة تقييم الوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية.

ونحن مقتنعون بأن إعداد إطار العشر سنوات الاستراتيجي سييسِّر تحديد الأهداف البعيدة الأجل للفرانكوفونية.

ونقرر اعتماد دورة برمجة لفترة أربع سنوات نتوقع أن تسمح بتعميق الجهد التجديدي للتعاون المتعدد الأطراف الفرانكوفوني بزيادة وثوقه وفعاليته وظهوره.

ونطلب إلى الجهات المختصة أن تواصل التفكر في هذه المسائل حتى موعد انعقاد قمة واغادوغو لكي نتمكن في تلك المناسبة من اعتماد استراتيجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ والخلوص إلى كل الاستنتاجات المتصلة بإعداد برمجة لفترة أربع سنوات.